

محاضرة رقم

التربية للبنات	الكلية
الجغرافية	القسم
Geography of cities	المادة باللغة الانجليزية
جغرافية المدن	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة
سحر خالد حماد حسين	اسم التدريسي
Regulations of the Internal Structure of Cities	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
ضوابط التركيب الداخلي للمدن	عنوان المحاضرة باللغة العربية
6	رقم المحاضرة
احمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨ م .	المصادر والمراجع
جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية منقحة، دار النشر مصر ، عالم الكتب.	
صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.	

محتوى المحاضرة

ضوابط التركيب الداخلي للمدن : Internal Structure Of city

القوى العمركزية(الطاردة) & القوى المركزية(الجاذبة) Centrifugal Forces&Centripetal Forces

هناك نوعين من الضوابط المؤثرة في بنية المدينة من حيث التجاذب الوظيفي او العلاقات المكانية والتي تبدو واضحة من التباين المكاني لاستعمالات الأرض فيها والتي تعطىها شخصيتها كوحدة متكاملة هما:-

أ - القوى العمركزية (الطاردة من المركز) والقوى المركزية (الجاذبة الى المركز).

ب العوامل التي تؤثر على نوع وحجم ومواقع الوظائف المدنية المختلفة.

***القوى المركزية (Centrifugal Forces)**: وتعني تلك القوة التي تفرض نوعاً من الضغط يؤدي إلى انتقال بعض استعمالات الأرض التي تنتشر في القطاع المركزي إلى القطاعين الوسطي والخارجي ويتمثل تأثيرها بتوسع منطقة (C.B.D) القطاع المركزي باتجاهات كثيرة على حساب الشوارع المتفرعة منها وانتقال بعض الاستثمارات التجارية من الحافات الداخلية إلى الحافات الخارجية من القطاع الوسطي أو عند الحافات الداخلية للقطاع الخارجي للمدينة فتتسأ شوارع تجارية جديدة كما قد تؤدي هذه القوى إلى نمو القطاع الخارجي مما يؤثر في نمو المدينة برمتها .

ان انتقال استعمالات الأرض من القطاع المركزي إلى القطاعين الوسطي والخارجي (التيار الطارد) يتم نتيجة مساوئ القطاع المركزي ومحاسن القطاعين الوسطي والخارجي وكالاتي:

*مساوئ القطاع المركزي:

- ١- ارتفاع اسعار الأراضي والايجارات فيه.
- ٢- الازدحام المروري الناجم عن عمليات التحميل والتفريغ للبضائع من المحلات التجارية أو اليها .
- ٣- منع انشاء الصناعات الملوثة فيه ، أو دفع الصناعات القديمة بالانتقال منها إلى القطاع الخارجي.
- ٤- صغر مساحة المنطقة المركزية انعكس على صغر مساحة المحلات وبالتالي صعوبة الحصول على المساحات الكافية من الأرض للتوسع المستقبلي .
- ٥- صعوبة حصول الوظيفة الترفيهية على متطلباتها من الواجهات المائية والمناظر الخلابة.
- ٦- تدهور بعض الأحياء القديمة اجتماعياً مما يدفع السكان إلى الخروج منها .

* اما محاسن القطاعين الوسطي والخارجي فهي :

- ١ - توفر مساحات واسعة من الأرض الشاغرة فيهما وانخفاض اسعارها وايجاراتها .
- ٢ - سهولة المواصلات وقلة مشاكل المرور فيهما .
- ٣ - يمكن اختيار الموقع الطبيعي الملائم للوظيفة الترفيهية فيهما .
- ٤ - يعد هذان القطاعان من انسب المناطق لتنفيذ مشاريع التخطيط للسكن ولإنشاء احياء مخططة جديده ، بعيدة عن الضوضاء والتلوث .

* القوى المركزية Centripetal Forces: الجاذبة الى المركز :

ويقصد بها جذب القطاع المركزي للعديد من النشاطات سواء من القطاعين الوسطي والخارجي او حتى من اقليم المدينة او من ظهيرها نتيجة لمزايا هذا القطاع، لذا تتجمع فيها الكثير من الأنشطة والوظائف المدنية وتتعد في تركيبها وتحصل المنافسة الشديدة بينهما على الارض فيؤدي الى ارتفاع كبير في اسعار الأرض والايجارات وبالتالي يحدث النمو بصورة عامودية إذ تكون المباني على شكل طوابق متعددة.

ويمكن تلخيص مزايا القطاع المركزي بالاتي:

- ١ - الموقع المركزي لهذا القطاع مما يسهل الوصول اليه من قبل المستهلكين من مختلف مناطق المدينة الى محلات بيع المفرد والدوائر الحكومية، فضلا عن الخدمات المركزية الاخرى الطبية والترفيهية والاستشارات القانونية وغيرها .
- ٢ - تتركز فيه اغلب وكالات وشركات نقل المسافرين والبنوك الرئيسية ودور السينما والمسارح .

٣ - حصول التجاذب الوظيفي بين بعض الوظائف كمحلات بيع الاقمشة ومحلات الخياطة كما ان عيادات الاطباء تجذب الصيدليات والمختبرات ، وكذلك تجمع محلات بيع الأحذية والحقائب بالقرب من الصناعات الجلدية.

* العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي للمدن :

ان صفة التغير وعدم الثبات لاستعمالات الأرض لم يكن عفويًا بل ناتجاً عن تأثير هذه الاستعمالات بعوامل اقتصادية واجتماعية وادارية تتفاعل معها لتنتج في نهاية المطاف الشكل والبنية النهائية للمركز الحضري ، وهذه العوامل هي :

١ - **العوامل الاقتصادية** : تعد العوامل الاقتصادية من اهم العوامل المؤثرة بالتركيب الداخلي واستعمالات الأرض في المدينة ويصفها هارولد كارتير ضمن اهم ثلاثة عوامل اساسية ذات تأثير مباشر في ذلك هي الحياتية والاقتصادية وانظمة النشاط ، وتعد الأرض الحضرية محور العوامل الاقتصادية اذ تنظر الى الأرض الحضرية على إنها سلعة تخضع للعرض والطلب وان اسعار الأراضي تتباين داخل المدينة وتبعاً لذلك تتباين الايجارات لان سعر الأرض هو الذي يحدد نوع البناء على الأرض ، ولسعر الأرض تجاذبات كثيرة داخل المدينة وهو يتأثر بعوامل عديدة منها سهولة الوصول وموقع الارض وقربها من الاستعمالات الاخرى المرغوب فيها ونوع استعمالها ورغبة المستثمرين فيها والكثافة السكانية والمنافسة ومقدار الضرائب ، وكقاعدة عامة فان اسعار الأراضي تنخفض كلما ابتعدنا عن قلب المدينة ومركزها نحو الاطراف مع وجود استثناءات تتمثل بارتفاع اسعار الأراضي المطلية على الشوارع الرئيسية والاركان التي تلتقي عندها الطرق او الشوارع وبخاصة الشوارع التجارية حيث تتمتع نسبياً بسهولة الوصول وهكذا فان الوظيفة التجارية والمالية والصناعات الخفيفة تحتل اعلى الاراضي ثمناً والمباني ذات الايجارات العالية وتتافس الوظيفة السكنية التي تعد اضعف الوظائف مقاومة والتي غالباً ما تتخلى عن مواقعها للوظائف الاخرى حتى الترفيهية منها ، وعليه نجد ان المنطقة التجارية المركزية تحتل قلب المدينة بينما تنتشر الاحياء السكنية والضواحي عند الاطراف، وبسبب ارتفاع الاسعار والاثمان للأرض قرب المركز نجد ان استغلالها الامثل هو بالتوسع العمودي للاستفادة من اصغر مساحة من الارض بشكل مكثف ، وتجدر الاشارة الى ان تغير اسعار الارض لا يقتصر على البعد المكاني بل يتعداه الى البعد الزمني اذ غالباً ما ترتفع اثمانها وتتضاعف مع مرور الزمن ، وتقدر ما تشكله كلفة ثمن الارض الحضرية المخصصة للسكن في بعض الدول بين ثلث الى نصف مجموع كلفة البناء الكلية كما في لبنان .

٢ - **العوامل الاجتماعية** : تؤثر العوامل الاجتماعية في التركيب الداخلي للمدينة متعاونة

مع العوامل الاقتصادية بحيث يصعب فصل تأثير احدهما عن الأخرى ، وتشمل:

أ - **عمليات التسلط والتدرج والتمييز الوظيفي والطبقي والعنصري**: ويقصد بعملية التسلط

سيادة منطقة من مناطق المدينة على الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية وعلى باقي المناطق

مثل سيادة منطقة الشورجة وشارع الرشيد وشارع المستنصر (النهر) كمركز للفعاليات

التجارية على باقي المراكز التجارية الثانوية في الاعظمية والكاظمية والكرادة والشعب وبغداد

الجديدة وغيرها ، اما ظاهرة التدرج فتعني تناقص تسلط منطقة من المناطق على المناطق

الخارجية من المدينة وتبرز هذه الظاهرة في المنطقة الانتقالية التي تقع بين مراكز التسلط

والمراكز الفرعية ، ويقصد بالتمييز الوظيفي او الطبقي والعنصري (العزلة) هو الميل لتكتل

بعض الفعاليات المدنية او تكتل بعض الطبقات الاجتماعية او العنصرية في مناطق معينة

ضمن حدود المدينة بحيث تصبح متميزة عن غيرها في التركيب الوظيفي او الاجتماعي

ويأتي هذا التمييز نتيجة الفروق الاقتصادية او التباين الاجتماعي .

ب - **ظاهرتا التركيز والتشتت** : يقصد بظاهرة التركيز تكتل السكان والفعاليات المدنية ضمن

حدود المدينة ، اما ظاهرة التشتت فيقصد بها هجرة بعض السكان والفعاليات من المدينة الى

ضواحيها او الى مدن تابعة صغيرة ، اي ان احدى هاتين الظاهرتين تشجع على انتقال

السكان والفعاليات الاقتصادية الى مركز المدينة بحيث تكتل محلات بيع المفرد بعضها الى

جانب البعض بينما تشجع الثانية على هجرة السكان والفعاليات الى مناطق تقع خلف حدود

المدينة .

ج ظواهر التحدي والتراجع: يقصد بالتحدي او الغزو تغلغل جماعة من السكان او استعمال ارض في منطقة مجاورة تسود فيها جماعات او استثمارات تختلف اجتماعيا او اقتصاديا عن الجماعة او الاستثمارات الغازية (المتحدية) ، ويحدث التغلب عندما تحل تلك الجماعة من السكان او الاستثمار محل الجماعة والاستثمارات القديمة، ان هذه العمليات تحدث بصورة متعاقبة وتدرجية قد تبدأ بشخص واحد او عائلة واحدة ثم تبدأ الاستثمارات القديمة بالتراجع امامه ، كتغلغل وغزو الوظيفة التجارية للأحياء السكنية القديمة في كل من شارع السعدون والكرادة الشرقية وابو نؤاس والشوارع الرئيسية في حي الجامعة وشارع العمل الشعبي في العامرية والشارع الرئيسي في البياح وغيرها .

د- اثر السلوك الفردي والجماعي على استثمارات أرض المدينة: يعني بالسلوك الفردي والجماعي أي تصرف فرد او مجموعة من الافراد وفق القيم والمثل الاجتماعية والحضارية التي يؤمنون بها ، وان هذا السلوك ذو وجهين فهو يؤثر في مظهر المدينة وتوزيع وظائفها كما انه يتأثر بمظهر المدينة الخارجي وتوزيع الاستعمالات للأرض فيها، ان المظهر الخارجي للمدينة ناتج عن مجموع تصرفات الافراد والجماعات الساكنين فيها ، وان هذه التصرفات تتأثر الى حد كبير بحاجات اولئك الافراد والجماعات ورغباتهم ، وبما انها متغيرة باستمرار فإن وجه المدينة يتغير باستمرار تبعاً لذلك .

٣ - العوامل المتعلقة بالمصلحة العامة: ان مجال المصلحة العامة واسع جداً يدخل ضمن

مجالات عديدة ومنها:

أ- الصحة العامة وسلامة افراد المجتمع: تتضمن الاجراءات التي تتخذها الدول ولا سيما

الدول المتقدمة لضمان بيئة حضرية صحية تضمن سلامة السكان وراحتهم وكالاتي :

* تنظيم استعمالات الارض وتوزيعها داخل المدينة لضمان امكانية الاستفادة من وظائفها ولجميع سكانها لكي لا يحدث تكديس وظيفي في مكان أو فراغ وظيفي في مكان آخر، ووضع القيود امام استثمار الأراضي ذات الخصائص الطبيعية غير الملائمة مثل المعرضة للأخطار كالفيضان او التي تنتشر فيها المستنقعات والبرك الآسنة وذات التصريف الرديء التي يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية .

* توزيع سكان المدينة بشكل متكافئ على جميع قطاعاتها لضمان كثافة سكانية متوازنة ومتساوية .

* عدم السماح بإقامة صناعات ملوثة للبيئة الحضرية وضرورة فصل هذه الصناعات عن البيئة السكنية .

ب- سهولة التنقل في ارجاء المدينة : وتتم بتوفير سهولة وصول عالية للسكان من خلال فتح الشوارع وتنظيم استعمالات الأرض الخاصة بالنقل وانسيابية المرور ووضع ضوابط خاصة لتنظيم العلاقة بين استعمالات النقل والاستعمالات الاخرى بغية التخلص من الاختناقات المرورية .

ج- بيئة المدينة وجماليتها ومقدار ما تتركه من بهجة في نفوس سكانها : وذلك بالاهتمام

بنظافة البيئة الحضرية ومورفولوجيتها من خلال التناسق التام بين المضمون والشكل وبما يبعث البهجة في نفوس السكان ، وقد يعتبر البعض هذه الناحية ثانوية وكماالية بينما يعتبرها البعض الآخر مهمة ورئيسية ، وهذا ما يؤخذ عليها بكونها نسبية ففي الوقت التي تبعث بيئة من البيئات او مظهر من المظاهر البهجة في نفوس بعض الافراد فإنه ليس كذلك عند افراد اخرين .

